

التقييم السريع لبرامج الحماية الاجتماعية في تونس

جوان 2023

أحداث برنامج جديد للمساعدات الاجتماعية عرف ببرنامج الأمان الاجتماعي في سنة 2019 (بمقتضى قانون اساسي) يهدف الى الحدّ من الفقر من خلال توفير جملة من المنافع للفئات الفقيرة ومحدودة الدخل

يهدف هذا الإصلاح الى توحيد مختلف البرامج في برنامج واحد وحوكمة التصرف في هذه البرامج وتعصيرها من خلال رقميتها (وضع نظام معلوماتي وسجل للعائلات الفقيرة ومحدودة الدخل واستعمال منصة لتبديل المعطيات بين السجلات الإدارية)

المنافع المخولة ببرنامج الأمان الاجتماعي:

- تحويلات مالية مباشرة تصرف كل شهر (220 دينار لفائدة حوالي 320 الف أسرة)
- دعم مادي ظرفي (أعياد دينية- عودة مدرسية...)
- المنافع الصحية: بطاقات علاج مجاني وبطاقات علاج بالتعريف المنخفضة
- منح مالية مباشرة لفائدة الأطفال من الفئة العمرية 0-18 سنة (30 دينار لكل طفل) تصرف شهريا

يتم اسناد المنافع المخولة ببرنامج الأمان الاجتماعي وتحديد احقية الانتفاع بها باستعمال انموذج تنقيط يعتمد على أبعاد متعددة للحرمان تم وضعه من قبل مركز البحوث والدراسات الاجتماعية
تم الشروع في استعمال انموذج التنقيط منذ شهر ماي 2022 (قرار وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12)

أحداث برنامج جديد للمساعدات الاجتماعية عرف ببرنامج الأمان الاجتماعي في سنة 2019 (بمقتضى قانون) يعتمد اسناد المنافع المخولة بالبرنامج وتحديد احقية الانتفاع بها على انموذج تنقيط يعتمد على أبعاد متعددة للحرمان

قام مركز البحوث والدراسات الاجتماعية بإنجاز أنموذج تنقيط وطني باختبار سبل المعيشة البديلة يركز على الخصائص الاجتماعية والديمغرافية للأسر والذي يقوم بتحديد الأهلية والاستحقاق للتمتع بالمساعدات الاجتماعية بناءً على مؤشر الفقر متعدد الأبعاد

تم إعداد أنموذج الاستهداف بالاعتماد على البيانات الموجودة في المسح الوطني حول الإنفاق والاستهلاك ومستوى عيش الأسر لسنة 2015 والبيانات المتوفرة في البحوث الاجتماعية 'أمان'.

قام المركز بإعداد التقرير الفني النهائي حول أنموذج الاستهداف وخلال ورشة عمل انعقدت يوم 16 ديسمبر 2021 بالتعاون مع البنك الدولي والهيئة العامة للنهوض الاجتماعي تم عرض مخرجات هذا العمل والمنهجية الجديدة لتحديد احقية الافراد للانتفاع بالبرامج الاجتماعية المختلفة للأمان الاجتماعي.

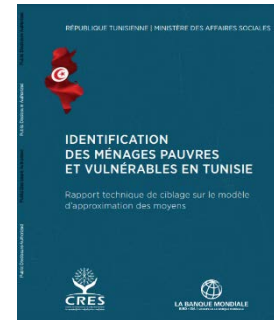
1

تكون مرتبطة إلى حد كبير مع المستوى المعيشي للأسر

يكون من السهل قياسها أو ملاحظتها

يكون من الصعب تغييرها أو إخفاؤها من قبل الأسر

2



شروط الانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي(امر عدد317 بتاريخ 19 ماي 2020)

سن المترشح



سنة ≥ 18
سنة ≥ 16 استثناء

المداخل

$\frac{2}{3}$ SMIG pour un seul individu



1.5 SMIG ménage 3 ou 4 individus



Revenu=R+1/2 SMIG si présence handicap lourde

SMIG pour un ménage de 2 individus



2 SMIG ménage ≥ 5 individus



القيام بعملية بيع او شراء تفوق قيمتها

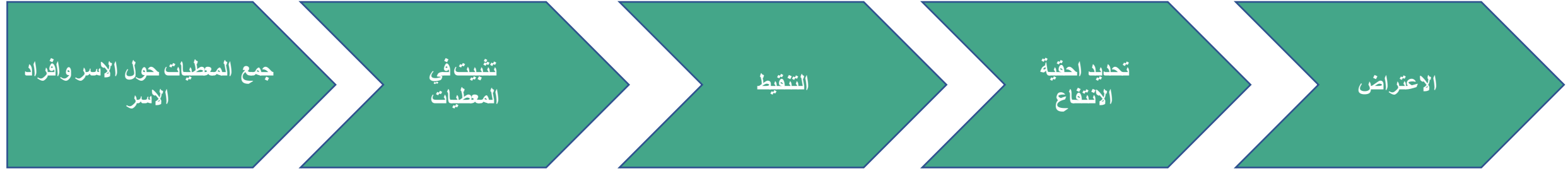


>30 *SMIG
خلال الثلاثة السنوات الأخيرة

مسكن ثانوي



منهجية اسناد المنافع في اطار برنامج الأمان الاجتماعي



- تسجيل في سجل المعطيات حول العائلات المعوزة ومحدودة الدخل
- جمع المعطيات الإضافية والمصادقة عليها من قبل الاخصائي الاجتماعي

- اجراء التقاطعات بين مختلف السجلات الإدارية

- تطبيق نموذج التنقيط على البحوث المستوفاة المتوفرة في السجل
- تصنيف الاسر وفقا نتيجة التنقيط

- قرار يعتمد على نتائج التنقيط ورأي الاخصائي الاجتماعي
- اعلام الاسرة بقرار اللجنة

- إمكانية اعتراض على القرار

الولاية، الوسط : حضري/غير حضري

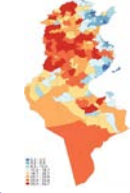
الفئة العمرية، جنس المترشح، الحالة المدنية، المستوى التعليمي، الخصائص المهنية

حجم الأسرة، الخصائص المهنية

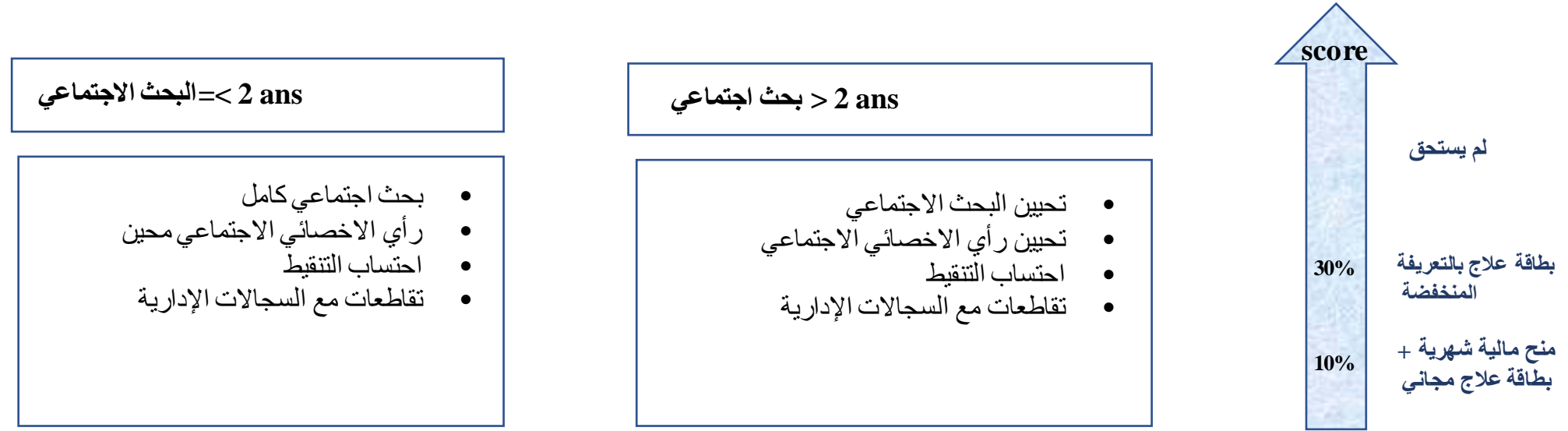
صيغة سكن الاسرة، نوع المسكن، خصائص، مكونات المسكن، تجهيزات المسكن

المسافة إلى: مدرسة، معهد، مرفق صحي/مستشفى

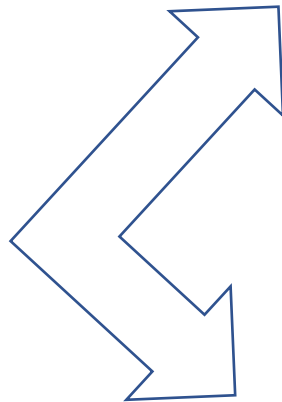
وجود إعاقة



قرار وزير الشؤون الاجتماعية عدد 12 بتاريخ ماي 2022



لجان جهوية



نتيجة التنقيط = رأي الاخصائي

انتفاع بالخدمة

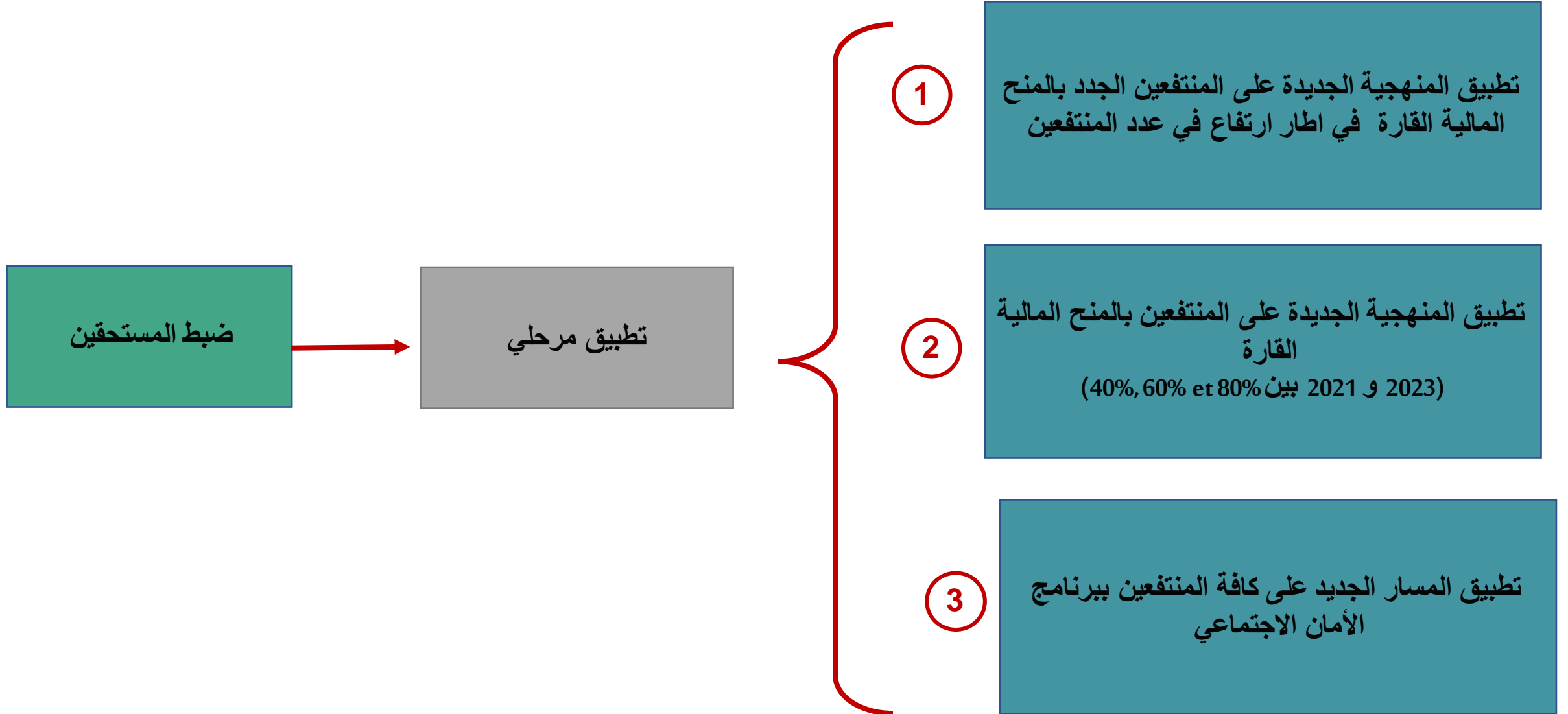
نتيجة التنقيط ~~رأي~~ الاخصائي

تحيين البحث الاجتماعي / اخذ القرار من قبل اللجنة

اعلام المعني بالأمر بنتيجة اللجنة



تطبيق المنهجية الجديدة للانتفاع ببرنامج الأمان الاجتماعي



طلب دعم فني في مجال التقييم السريع لبرامج الحماية الاجتماعية

شهر نوفمبر 2022

وجهت وزارة الشؤون الاجتماعية للجمهورية التونسية طلب تعاون فني للجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا قصد:

- اجراء تحليل نموذجي لاطار التقييم السريع على عينة من بيانات المستفيدين من برنامج الأمان الاجتماعي للنظر في دقة البرنامج وفعالية المؤشرات الخاصة به لا سيما في ما يتعلق بالشمول والاستبعاد

شهر مارس 2023

تولى أعضاء فريق الحماية الاجتماعية بالإسكوا القيام بزيارة عمل الى تونس خلال شهر مارس 2023 حيث تم:

- اجراء تحليل للبيانات المتوفرة لبرنامج الأمان الاجتماعي من خلال تطبيق اطار التقييم السريع الذي وضعته الإسكوا
- تنظيم بمقر مركز البحوث والدراسات الاجتماعية ورشة عمل تدريبية حول اطار التقييم السريع لفائدة مجموعة من موظفي وزارة الشؤون الاجتماعية لبناء قدراتهم في الحصول على الادلة المطلوبة لدعم القرارات من اجل تحسين نجاعة وفاعلية برامج المساعدات الاجتماعية (13-17 مارس 2023)
- تقديم النتائج الأولية لتحليل بيانات برنامج الأمان الاجتماعي

شهر ماي 2023

اعداد التقرير التألفي حول التقييم السريع لبرنامج الأمان الاجتماعي وتوجيهه الى المصالح المعنية بوزارة الشؤون الاجتماعية الذي يتضمن التقرير المحاور التالية:

- خصائص المستفيدين
- الإشكاليات المتعلقة بالتغطية
- الاستهداف
- ملامح المستفيدين

المراحل المقبلة

- مناقشة محتوى التقرير قبل اخر شهر جوان 2023
- توجيه طلب دعم فني اضافي للإسكوا قصد بناء قدرات الموظفين الرئيسيين في الوزارة ومركز البحوث والدراسات الاجتماعية للقيام بتحليل كمي منظم ومستمر لقاعدة البيانات برنامج الأمان الاجتماعي وتقديم التوصيات السياسية قائمة على ادلة.

حجم العينة : 29908 متكومة من المنتفعين وغير المنتفعين بالبرنامج

على مستوى التغطية

- نسبة أخطاء الشمول والاستبعاد مرتفعة
- تسجيل فوارق هامة بين نتائج التنقيط ورأي الاخصائيين الاجتماعيين خاصة بالنسبة للأسر التي توجد بها اشخاص معوقين وامراض مزمنة.

على مستوى تحديد الفئات المستحقة

- الانموذج التنقيط يركز أكثر على حجم الاسر والوسط الجغرافي في حين انه لم يأخذ بعين الاعتبار بالقدر الكافي العوامل المتعلقة بالنوع الاجتماعي والحالة الصحية لا افراد الاسرة والوضعية الاقتصادية
- الانموذج التنقيط لم يأخذ بعين الاعتبار الفوارق الاقتصادية والاجتماعية المتعلقة بالوسط الجغرافي

ملاحظات المستفيدين بالمنافع المخولة من برنامج الأمان الاجتماعي

- الاسر ذات الحجم الكبير اي بها عدد كبير من الافراد
- في حين عدد كبير من الاسر ذات العائل الوحيد (خاصة نساء) تم استبعادها من البرنامج

الاستنتاجات

- بصفة عامة بين التقييم السريع ان إدارة برنامج الأمان الاجتماعي تتم بطريقة فنية مرضية بشكل عام خاصة وان تطبيق انموذج التنقيط والمسار الجديد للانتفاع بالبرنامج حديث
- هناك أرضية جيدة وكفاءة وخبرة وتجربة ثابتة لدى الاخصائيين الاجتماعيين الذين يتولون إدارة البرنامج بما سيسمح من تدارك النقائص المسجلة
- لم يأخذ أنموذج التنقيط بعين الاعتبار بالقدر الكافي بعض الفئات الهشة على غرار الاسر التي ترأسها النساء و الارامل او الاسر التي لديها اشخاص معوقين او امراض مزمنة لذلك يقترح وضع برامج خصوصية أخرى لتغطية هذه المجموعات
- ضرورة السهر على جودة المعطيات المتوفرة وتحسينها باستمرار لضمان نتائج تنقيط صحيحة واستهداف الفئات المستحقة
-
- ضرورة القيام بجلسات مع الاخصائيين الاجتماعيين لتحديد الأسباب الكامنة وراء عدم التوافق بين نتائج التنقيط وآرائهم وتشريكهم في عملية تحيين انموذج التنقيط وتكثيف التكوين لفائدتهم
- ضرورة تكثيف عملية التحسيس بالبرنامج خاصة في بعض الجهات التي تسجل نسب انخراط في البرنامج متدنية